

Distr.
LIMITEDTD/B/CN.3/L.1/Add.1
14 January 1993
ARABIC
Original : ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنميةاللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصاديفيما بين البلدان النامية

الدورة الاولى

جنيف ، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت

مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاونالاقتصادي فيما بين البلدان النامية

عن دورتها الاولى

المعقودة في قمر الامم ، جنيف ،

في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

المقرر: السيد إ. ماناكين (الاتحاد الروسي)المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٢١-١٣	الاول - وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة (البند ٢ من جدول الاعمال) (تابع).....

الفصل الاول
وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة
(البند ٣ من جدول الاعمال)
(تابع)

١٣- ذكر ممثل بنغلاديش أنه على الرغم من أن توسيع التجارة يُفترض أن يكون هو المحور الذي تدور حوله جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فالنتائج في هذا المضمار ليست مشجعة ، حيث إن التجارة فيما بين بلدان الجنوب لم تشكل سوى ٧,٢ في المائة من التجارة العالمية في عام ١٩٩١ . وقد حال عدد من العوامل دون الإفادة من كامل القدرات التي توفرها جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ومن بين هذه العوامل: قيام البلدان النامية بفرض قيود تجارية على بلدان نامية أخرى ، بما فيها أقل البلدان نمواً ؛ ونشوء مصاعب في إقامة هياكل إنتاج تكميلية ؛ وعدم الاعتداد بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كعنصر في السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية في البلدان النامية ؛ وقصور الترتيبات المؤسسية على الصعيد القطري في الترويج للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لدور الدعم الدولي في دفع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ففيما يتعلق بالعامل الأخير ، لا ينتظر من الوكالات المانحة الدولية والبلدان المتقدمة أن تساعد في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلا عندما تقترح عليها البلدان النامية مشاريع سليمة للاستثمار تلتقي عندها مصالح المانحين والمستفيدين . وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة ، ينبغي التشديد على عدد من النقاط ، منها تحري العناية عند النظر في مسألة أفرقة الخبراء ، إذ لا بد من تقييم نتائج الاجتماعات السابقة لأفرقة الخبراء وتحديد اختصاصات أفرقة الخبراء الجديدة بدقة ، مع التركيز على إعداد مشاريع سليمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تنطوي على تدابير مقترحة لتنفيذها عملياً . ولا بد أيضاً من زيادة إشراك القطاع الخاص والعمل على إقامة مشاريع مشتركة معه وعلى تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار المباشر فيما بين البلدان النامية . أضف إلى ذلك ، أن المجالات المحتملة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تتسم باتساع النطاق ، مما لا بد معه من التركيز فيها على المجالات ذات الأولوية . ولا بد أخيراً من الإسراع في التغلب على قصور التنسيق والتضامن المشاهد حالياً فيما بين البلدان النامية وعلى الصعيد الدولي ، وترتيب مجالات الأولوية التي يتعين تعزيز التنمية فيها من خلال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٤- وقال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية (بيرو) إنه يؤيد الامانة في رأيها بوجوب تعزيز الجهود العملية للونكتاد فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وطالب أيضاً بأن يراعى في برنامج عمل اللجنة القضايا

التالية: (١) إعطاء الأولوية للأعمال التحليلية والتوصيات المتعلقة بالروابط فيما بين مختلف مخططات التكامل ، وخاصة على الصعيد الاقليمي ؛ (ب) تحديد سبل التفاعل بين مخططات التكامل المختلفة توّجها إلى زيادة المبادلات التجارية والمالية والتكنولوجية فيما بينها ؛ (ج) تنسيق عمل اللجنة الدائمة مع عمل هيئات الاونكتاد الاخرى في الميادين المشتركة بينها ، مثل الافرقة العاملة المصممة لكفاءة التجارة وتوسيع الفرص التجارية في البلدان النامية لما لهذا الموضوع من طابع متعدد التخصصات ؛ (د) تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الشركات الخاصة ؛ (هـ) تعزيز النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والإعداد بمفغة خاصة للدورة الثانية ؛ (و) النظر في الموافقة على مقترحات الامانة الداعية إلى إقامة حوار بين مجتمع المانحين وتجمعات البلدان المستفيدة .

١٥- وطالب ممثل كوبا بتوزيع الوثيقة UNCTAD/ECDC/332 - وهي عبارة عن تقرير عن اجتماع بشأن التعاون فيما بين المؤسسات العاملة في البلدان النامية ، عقد في هافانا بكوبا في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) - للنظر فيها بوصفها وثيقة من وثائق العمل المعروضة على اللجنة .

١٦- وقال ممثل اليابان إن التغييرات التي حدثت مؤخرًا في البيئة السياسية والاقتصادية العالمية قد أكسبت التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أهمية أكبر . وعليه فلا بد من العناية تمامًا بوضع برنامج عمل مالح ومحدد المعالم للجنة الدائمة . وقال إن الهدف الرئيسي من عمل اللجنة هو التوصل إلى تفهم أفضل لقضايا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، باعتبار ذلك سبيلا إلى تعزيز التعاون . وهنا يكتسي تبادل الخبرات فيما بين الدول الاعضاء حول الموضوع أهمية كبيرة . ففي الإمكان مثلا أن تستقى دروس قيمة من عملية التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وينبغي للجنة أن تحدد المعوقات والمثبطات الرئيسية التي تحول دون توسيع التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، ثم تدرس تدابير السياسة العامة اللازمة للتمضي لهذه المشاكل . ونظرا للدور الأساسي الذي تؤديه الشركات التجارية في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ينبغي للجنة أيضا أن تظطلع بتحليل للسياسة العامة وصياغة توصيات تفضي إلى تعزيز مساهمتها داخل التجمعات . وشدد على أهمية تنشيط التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حتى يتسنى للبلدان النامية الاندماج في الاقتصاد العالمي .

١٧- وقال ممثل الصين إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عامل هام في النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ومحرك للتفاوض بين الشمال والجنوب وصون السلم . والآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، باتت إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي ، ولا سيما اقتصادات البلدان النامية ، تمثل التحدي الرئيسي . إن تعميق بعض عمليات

التكامل في العالم المتقدم وتزايد الحمائية داخل هذه البلدان يستدعيان ردودا لاثقة من البلدان النامية للتعامل مع هذه البيئة غير المؤاتية . وسيتعين على البلدان النامية أن تعزز تضامنها وتعتمد على جهودها الذاتية . إن الإبقاء على اللجنة ، عقب إعادة هيكلة الاونكتاد ، يثبت أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يعتبر عنصرا أساسيا في تنسيق سياسات البلدان النامية . ويمكن الاعتماد على الوثيقة TD/B/CN.3/2 المقدمة من الامانة ، وكذلك على الاختصاصات ، بوصفها أساسا مفيدا لمناقشة برنامج العمل . إن ضرورة إعادة تنشيط التجارة كأداة من أدوات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تستلزم إزالة الحواجز الهيكلية التي تمتد على سبيل التجارة ، وإقامة شبكات للمعلومات التجارية ، وتحسين الطاقات الإنتاجية التصديرية ، وتوسيع التجارة داخل المجموعات ، ودعم سياسات تحرير التجارة ، والنظر في طرائق تقديم الدعم الدولي . وفي معرض إشارته على وجه التحديد إلى التزام كرتاخينا واختصاصات اللجنة الدائمة ، ذكر اللجنة أن مهمتها هي "استعراض الدراسات المتعلقة بإنشاء آلية أقاليمية لتمويل التجارة فيما بين البلدان النامية ، وعند الاقتضاء ، تقديم اقتراحات بشأن إنشاء هذه الآلية ودعمها" . وفي حين أن وضع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية موضع التنفيذ يقع على عاتق البلدان النامية أنفسها أساسا ، فإن الحاجة تدعو إلى تقديم الدعم لمشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . إن الصين ، وهي نفسها من البلدان النامية ، تولي أولوية عالية للتعاون مع البلدان النامية الأخرى وفقا لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والكفاءة والتنمية المشتركة . وقد تم بالفعل إبرام عدد كبير من الاتفاقات تغطي ما يزيد عن ١٠٠٠ مشروع مع بلدان نامية أخرى . إن مركز الصين بوصفها مراقبا في حركة عدم الانحياز وعلاقتها الآخذة في التوطد مع مجموعة الـ ٧٧ هما دليل على رغبة الصين في الإسهام في إعادة تنشيط البلدان النامية ككل .

١٨- وقالت ممثلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن هذا الاجتماع يعتبر هاما لترسيخ أعمال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق البيئة الدولية الجديدة بروح كرتاخينا . وقد اهتمت منظمتها اهتماما متزايدا برصد أنشطة التجمعات الإقليمية . وتخضع ظاهرة التكامل الإقليمي لدراسات تجارية تفضّل بها منظمتها لتقدير مدى انسجام هذا التكامل مع أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف ، يحدوها في ذلك شاغل أساسي هو مدى إمكان إسهام هذا التكامل في إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي . وإضافة إلى ذلك ، فإن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، إذ تعترف بتزايد الاهتمام لدى البلدان النامية بهذا النوع الجديد البارز من المبادرات الإقليمية ، وتعترف أيضا بوجوب زيادة الحساسية لدى جماعة المانحين إزاء أهداف هذه التجمعات ، والتماس الطرق لتشجيعها وتجنب السياسات التي قد تعوق هذه الجهود . وتحقيقا لهذه الغاية ، فقد عقدت لجنة المساعدة الإنمائية اجتماعا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن

"المبادرات والادوار الإقليمية الجديدة فيما يتصل بالتعاون الإنمائي". وتبين نتيجة الاجتماع أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية يقرون بمدى ما تقوم به البلدان النامية من جهد لتشجيع التعاون الإقليمي الجديد ومبادرات التكامل الجديدة من خلال نهج عملية ، تعرض عن التخطيط الصناعي واستبدال الواردات وتقبل على السياسات السوقية المنحى التي تعزز القدرة على المنافسة دوليا . وقد أصبحوا يدركون كذلك بدرجة أكبر ضرورة مراعاة البعد الإقليمي عند تصميم التعاون الإنمائي وتنفيذه ، وهم مستعدون لدعم هذه المبادرات وتشجيعها . ويشكل هذا العامل تحديا كبيرا للمانحين ، من حيث أن سياساتهم المتعلقة بالمعونة كانت تنفذ عادة على أساس ثنائي . ويتعين هنا مراعاة نقاط خمس ذات صلة بالموضوع ، هي: (أ) ضرورة زيادة الإحساس بالبعد الإقليمي للمساعدة ؛ (ب) وجوب أن يغطي الدعم إلى ترشيد المؤسسات الإقليمية وتبسيطها ؛ (ج) قدرة المانحين على المساعدة في تعيين المجالات المناسبة للنهج الإقليمية ؛ (د) ضرورة تقديم أفكار مبتكرة لتعزيز قدرة القطاعات الحكومية وغير الحكومية في مجال الاتصالات وعلى حل المشاكل ؛ (هـ) تعيين أمثلة واعدة فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية ، ورصد التقدم المحرز في هذا الشأن ليستفيد منه الآخرون .

١٩- كذلك أوجزت المتحدثة أهداف منظمتها وأساليب عملها ، التي ما فتئت تتمثل ، منذ نشأتها ، في زيادة الشفافية ، وزيادة التنسيق والتماسك بين السياسات القطرية لبلدان المنظمة ، والعمل على إقامة نظام تجاري منفتح ومتعدد الأطراف . وتدور أساليب العمل حول بناء توافق في الآراء من خلال تبادل المعلومات فيما بين الخبراء ، وتقاسم الخبرات ورصد السياسات العامة ، واستعراض النظراء لجهود الإشراف على التنفيذ .

٢٠- وقال ممثل منظمة الأغذية والزراعة إن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وللتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مكانهما المحفوظ في سبل العمل ذات الأولوية في أنشطة الفاو . ويعود دعم المنظمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى السنوات الأولى من إنشائها عن طريق هيئات مصائد الأسماك الإقليمية وبرامج مكافحة الجراد المحراوي والتجمعات السلعية . ويعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان محورا الآن تدور حوله أنشطة عدد من اللجان والهيئات التقنية والمجموعات السلعية الحكومية الدولية التي ترعاها المنظمة . وتوفر تجمعات التعاون والتكامل الإقليمية ودون الإقليمية سبلا طبيعية لهذا التعاون ، مما يؤكد أهمية هذه التجمعات . كما أشار إلى ذلك في الوثيقة (TD/B/CN.3/2) ، الفقرة (١١) . وقد قدمت دراسات الفاو بشأن الاستراتيجيات والسياسات العالمية والإقليمية ، مساهمات ذات شأن في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بالتركيز على إمكانيات التكامل الإنتاجي ، والإمكانيات التجارية ، والبرامج والسياسات التي تستهدف تشجيع الاعتماد الجماعي والإقليمي على الذات . وكذلك ينتظر أن يوفر التعاون الجاري للفاو مع منظمة الوحدة الأفريقية في وضع "برنامج زراعي أفريقي مشترك" الأساس لبروتوكول

بشأن الأغذية والزراعة تقوم بإعداده الجماعة الاقتصادية الأفريقية . وتتعاون الفاو مع عدد من البلدان النامية ومع هيئات إقليمية ودون إقليمية أيضا لوضع ترتيبات تعاونية في مجالات مكافحة الآفات ، والأمن الغذائي ، وحماية البيئة ، والتجارة الزراعية والسلعية والاستعلام السوقي ، وبحوث وإدارة وتنمية مصادد الأسماك ، والحراجة . وكما لاحظت الأمانة ، فشمة إدراك متزايد في العالم النامي بوجود امتداد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى ميادين تتجاوز التجارة (TD/B/CN.3/3 ، الفقرة ٢) . وما برحت الفاو تدعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميادين اختصاصاتها . وتسترشد المنظمة في عملها بمبدأ أن البلدان النامية هي القوى المحركة الأساسية وأن الفاو هي العامل الحفاز . وأخيرا أكد المتحدث أن لجنة الفاو سوف تستمر في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في حدود الموارد المتاحة .

٢١- وقال ممثل العراق إنه يتفق مع الرئيس في تقييمه للمواضيع الهامة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الواردة في الوثيقة TD/B/CN.3/2 وفي تقارير أخرى ذات صلة بالموضوع . وأكد على أهمية إعادة تنشيط التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في تجمعات التكامل ، حيث إن التجارة هي القوة المحركة للتنمية فيها . وأشار في هذا الصدد إلى مجال جوهري يتعين إدراجه في برنامج عمل اللجنة وهو إزالة الحواجز ، سواء كانت هيكلية أم غير ذلك ، التي تعترض سبيل توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية . وقال إن العراق ، وهو من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، منفتح اقتصاديا وللتجارة الخارجية أهميتها عنده ، وهو يستطيع عن طريق هذا وذاك الإسهام في زيادة التدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب . غير أن الإجراءات التي تحول دون حدوث هذه التدفقات التجارية ، مثل الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والذي لا يزال قائما منذ ما يزيد عن السنتين ، يمنعه من الوفاء بالتزاماته الاقتصادية الوطنية والدولية ومن استغراق جهده في توسيع العلاقات التجارية مع البلدان النامية الأخرى . وينبغي للجنة أن تراعي الاعتبارات الإنسانية والاقتصادية فتسعى إلى معالجة هذه المشاكل .
